إمكانية استعمال نسبة صافي التمويل المستقر لتقويم اداء المصارف التجارية في توظيف مواردها المتاحة: دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرف حكومي وخاص

الباحث. يحيى غضبان جعفر أ.م.د. ليث جواد كاظم

كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

yahya.ghadhban@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص:

يهدف البحث إلى قياس مدى التزام المصارف عينة البحث بتطبيق نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) الواردة ضمن القواعد واللوائح التنظيمية بمتطلبات بازل ٣ للحفاظ على سلامة المراكز المالية لها، إضافة إلى قياس مدى كفاءة توظيف الموارد المالية للمصارف عينة البحث ، وطرح السبل الواجبة لتقويم اداء المصارف للاسترشاد بها لتصحيح مسار النشاط المصرفي، وذلك عن طريق تحديد مستوى السيولة الذي يجب الاحتفاظ به، وكيفية توظيف الموارد المالية المتاحة، بالشكل الذي يكفل الاستخدام الكفء لهذه الموارد ويحقق حالة توازن في اهداف المصرف الرئيسية (الربحية، السيولة، الامان)، اذ ارتكزت مشكلة البحث على السؤال الرئيسي ومفاده: كيف يمكن تحديد مستوى السيولة التي يجب على المصارف الاحتفاظ بها لتحقيق حالة توازن في اهدافها الرئيسية (الربحية، السيولة، الامان)، وهل يمكن اعتماد نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لتقويم توظيف الموارد المالية للمصارف التجارية؟، لذا فقد افترض البحث "وجود امكانية لاعتماد نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لتقويم اداء المصارف التجارية في توظيف الاموال المتاحة لديها"، وقد تضمن مجتمع البحث المصارف التجارية العراقية، اما عينة البحث فقد اقتصرت على مصرفي الرشيد وسومر التجاريين، ولمدة زمنية امدها (٦) سنوات ممتدة من ٢٠١٧ ولغاية ٢٠٢٢، إذ تم الاعتماد على التقارير السنوية المنشورة لمصرفي الرشيد وسومر التجاريين فضلاً عن البيانات المتحصل عليها عن طريق الزيارات الميدانية للمصرفين انفة الذكر، والتي تم توظيفها في جانب التحليل المالي وتقويم الاداء للجانب التطبيقي، وقد خرج البحث بمجموعة من النتائج ابرزها، إمكانية اعتماد نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لتقويم توظيف الموارد المالية المتاحة للمصارف التجارية، بوصفها احد الاساليب الحديثة لتقويم الاداء المصرفي، وقد اختتم البحث بمجموعة من التوصيات كان ابرزها الزام المصارف كافة بتقويم اداءها بصورة دورية، ومقارنة أدائها الفعلي بالأداء المستهدف وفقاً للتخطيط المحدد مسبقاً، لكشف نقاط الخلل ومعالجتها، وتحديد نقاط القوة لتعزيزها،

اضافة الى تبني المصارف نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لتقويم ادائها ، من خلال موائمة مصادر الاموال المتاحة للمصرف واوجه توظيفها، بما يكفل الاستخدام الكفء لمواردها المالية.

الكلمات المفتاحية: (تقويم الاداء، التوظيف الامثل للموارد المالية، نسبة صافي التمويل المستقر).

The possibility of using the net stable financing ratio to evaluate the performance of commercial banks in utilizing their available resources: an applied comparative study between a government and a private bank

researcher. Yahya Ghadhban Jaafar,

Dr. Laith Jawad Kazem

College of Administration and Economics / Al-Mutansiriya University

yahya.ghadhban@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:

The research aims to measure the extent to which the sample banks comply with the implementation of the stable net funding ratio included in the regulatory rules and regulations of Basel III to maintain the safety of their financial positions. In addition, the research aims to measure the efficiency of the financial resources employed by the sample banks and to propose appropriate methods to evaluate the performance of banks to guide them in correcting the course of their banking activities. This is done by determining the level of liquidity that banks should maintain and how to employ the available financial resources in a way that ensures the efficient use of these resources and achieves a balance in the main objectives of the bank (profitability, liquidity, and safety). The research problem was based on the main question: How can the level of liquidity that banks should maintain be determined to achieve a balance in their main objectives (profitability, liquidity, and safety), and can the stable net funding ratio be adopted to evaluate the financial resources employed by commercial banks? Therefore, the research assumed "the possibility of adopting the stable net funding ratio to evaluate the performance of commercial banks in employing their available funds." The research community included Iraqi commercial banks, while the research sample was limited to

Al-Rasheed and Sumer commercial banks, for a period of six years from 2017 to 2022. The research relied on the annual reports published by Al-Rasheed and Sumer commercial banks, as well as data obtained through field visits to these banks, which were employed in the financial analysis and performance evaluation for the practical aspect. The research yielded a number of results, the most prominent of which is the possibility of adopting the stable net funding ratio to evaluate the financial resources employed by commercial banks, as it is one of the modern methods for evaluating banking performance. The research concluded with a set of recommendations, the most prominent of which is the obligation of all banks to periodically evaluate their performance, compare their actual performance with the targeted performance according to the predetermined planning, to detect and address points of weakness, and identify strengths to enhance them. Additionally, banks should adopt the stable net funding ratio to evaluate their performance by aligning the available sources of funds with their various employment methods, ensuring the efficient use of their financial resources.

Keywords: (performance evaluation, optimal employment of financial resources, net stable financing ratio).

المقدمة:

يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية، اذ يُجسد قلب النظام المالي، نظراً لأهميته ودوره في كل من الأسواق النقدية والأسواق المالية وحركة التجارة الخارجية، حتى حسبَ القطاع المصرفي احد مقاييس التطور الاقتصادي، وبسبب ما واجههُ العالم المعاصر من تحولات مختلفة و تغيرات سريعة ومتلاحقة في ظل العولمة المالية، لذا شهد القطاع المالي والمصرفي الكثير من التطورات في العقد الأخير من القرن العشرين تمثلت في التطور التكنولوجي الواسع في الصناعة المصرفية، وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض، واستحداث أدوات مالية جديدة، إضافة إلى اشتداد المنافسة المحلية والدولية، حيث اصبحت المصارف اكثر عرضة للمخاطر، لذا فقد شهد العالم أزمات مالية متعددة، لتتبلور فكرة إخضاع القطاع المصرفي لعملية التقويم، وذلك لضمان سلامة واستقرار القطاع المالي والمصرفي المحلي والعالمي.

وهنالك عدة معايير تستخدم لقياس مدى استقرار وسلامة الأداء المصرفي، إذ تعد هذه المعايير كمؤشرات لتقويم أداء المصارف عبر كشف اوجه الضعف في أدائها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمخاطر مالية تؤدي إلى انهيارها، ومن هذه المعايير نسبة صافي التمويل المستقر net

stable financing ratio (NSFR)، الواردة ضمن اتفاقية بازل ٣، والتي تلزم المصارف استخدام مصادر تمويل مستقرة طويلة الاجل، والتأكد من ان المصارف تمتلك هيكل تمويل مستقر في ما يتعلق بتكوين موجوداتها وانشطتها خارج الميزانية، بهدف المحافظة على متانة واستقرار النظام المالي والمصرفي ورفع درجة الاستقرار لدى النظام المصرفي ومنع الأزمات المالية في المستقبل.

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١- مشكلة البحث:

المشكلة الاساسية التي تسعى الدراسة لبحثها وتحليلها يمكن صياغتها في التساؤل الاتي (كيف يمكن قياس نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)؟ وهل يمكن اعتماد نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لتقويم توظيف الموارد المالية للمصارف التجارية؟ وكيف يمكن تحديد مستوى السيولة التي يجب على المصارف الاحتفاظ بها لتحقيق حالة توازن في اهدافها الرئيسية (الربحية، السيولة، الامان)).

٢.١- اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في الاتي:

١. حداثة تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) بالمصارف العراقية وندرة الدراسات والبحوث المتعلقة بموضوع البحث.
٢. يسلط الضوء على احد المواضيع الحيوية المهمة وهي نسب السيولة المصرفية وتحديداً نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)، اذ تعد السيولة احد اهم اهدف المصارف لما لها من ضرورة لتحقيق الامان والسلامة المصرفية والتي هي احد الاهداف الرئيسية للبنك المركزي ومتطلبات لجنة بازل الدولية.
٣. تساعد الدراسة على تقويم السياسات توظيف الموارد المالية المتاحة للمصارف التجارية العراقية، وتشخيص مواضع ضعفها وقوتها، بما يدعم تحسين أدائها لتحقيق اهدافها.

٤. طرح دراسة علمية للمصارف العراقية التجارية يمكن الافادة منها في عملها، إضافة إلى اثراء المكتبة العملية بموضوع الدراسة.

٣.١- اهداف البحث:

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الاتية:

١. عرض المنطلقات الفكرية النظرية لنسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)، وتحديد مكوناتها والية احتسابها.
٢. قياس مدى امتثال المصارف عينة البحث لتطبيق نسب السيولة الجديدة المتمثلة بنسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) الواردة ضمن القواعد واللوائح التنظيمية بمتطلبات بازل III، للمحافظة على سلامة واستقرار مراكزها المالية.
٣. تحليل مؤشر نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) للمصارف عينة البحث لكشف الانحرافات ونقاط الضعف لتصحيحها والوقوف على نقاط القوة لتعزيزها.
٤. قياس مدى كفاءة ادارات المصارف عينة البحث في استخدام مواردها المالية، فضلاً عن تقديم اجراءات تصحيحية لمسار نشاط المصارف عينة البحث، للاسترشاد بها لتقويم ادائها من خلال تحديد مستوى السيولة الذي يجب الاحتفاظ به، وطرح السبل الممكنة التي تكفل الاستخدام الكفء لهذه الموارد وتحقق حالة توازن في اهداف المصارف الرئيسية (الربحية، السيولة، الامان).

٤.١- فرضية البحث:

يستند البحث الى الفرضيات الأتية "امكانية اعتماد نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لتقويم اداء المصارف التجارية في توظيف الاموال المتاحة لديها".

٥.١- حدود البحث المكانية والزمانية:

١- الحدود المكانية: تضمن مجتمع البحث المصارف التجارية العراقية، اما عينة البحث فقد اقتصرت على مصرفي الرشيد وسومر التجاريين.

٢- الحدود الزمانية: يتناول البحث مدة زمنية أمدها (٦) سنوات تمتد من (٢٠١٧ - ٢٠٢٢).

٢- المبحث الثاني/ الجانب النظري للبحث

١.٢- مفهوم نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) :

نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) هي احدى معايير الرقابة على سيولة المصارف، قدمتها لجنة بازل للرقابة المصرفية ضمن اتفاقيتها الثالثة، اذ تشجع المصارف إلى تمويل موجوداتها الثابتة (طويلة الأجل) برأس مال طويل الأجل، وتشتمل هذه النسبة على البنود داخل وخارج الميزانية العمومية (King,2013: 4146)، وعرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) بأنها مقدار التمويل المستقر المتاح بالنسبة لمقدار التمويل المستقر المطلوب، والتي يفترض أن تكون مساوية لـ ١٠٠% على الأقل، وبشكل مستمر لفترة سنة واحدة (BCBS,2014: 2).

٢.٢- الهدف من نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)

تهدف نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) الى الحد من مخاطر التمويل الناشئة عن عدم تطابق الاستحقاق بين موجودات المصرف ومطلوباته (King,2013: 4144)، فضلاً عن التأكد من أن المصارف تمتلك هيكل تمويل مستقر بما يتعلق بتكوين موجوداتها وأنشطتها خارج الميزانية العمومية، اذ يعمل هيكل التمويل المستقر إلى التقليل من امكانية أن تؤدي الاضطرابات في مصادر التمويل للمصرف إلى إضعاف مركز السيولة لديه بطريقة تزيد معها مخاطر الافلاس (kantor,2016: 24).

٣.٢- متطلبات والية احتساب نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)

يُلزم صافي نسبة التمويل المستقر (NSFR) المصارف الحفاظ على هيكل تمويل مستقر بما يتعلق بتكوين موجوداتها وأنشطتها خارج الميزانية العمومية (BCBS,2022: 8)، اذ يجب ان ألا تنخفض نسبة صافي نسبة التمويل المستقر (NSFR) عن ١٠٠% بصفة دائمة، وهذا يعني ان المصارف تمتلك تمويل متاح مساوٍ للتمويل المطلوب (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٧: ١٥).

ويمكن حساب تلك النسبة وفق الصيغة التالية (BCBS,2014: 2):

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{اجمالي التمويل المستقر المتاح}}{\text{اجمالي التمويل المستقر المطلوب}} \geq ١٠٠\%$$

٤.٢- مكونات نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)

يتكون صافي التمويل المستقر (NSFR) بشكل أساسي من عناصر ومعايير متفق عليها دولًيا. ومع ذلك تبقى بعض العناصر خاضعة لتعديل السلطة النقدية الوطنية وذلك حسب البيئة الاقتصادية لكل بلد (BCBS,2014: 2)، وبصورة عامة يتكون صافي التمويل المستقر (NSFR) من جزأين رئيسيين هما:

أ- بسط النسبة (التمويل المستقر المتاح (ASF)) :

يشتمل التمويل المستقر المتاح (ASF) المعتمد من قبل البنك المركزي العراقي على الفئات الواردة في الجدول الاتي:

جدول رقم (١)

مكونات فئات التمويل المستقر المتاح

الفئة	مكونات فئات التمويل المستقر المتاح	معامل التمويل المستقر المتاح
١	- راس المال الرقابي (باستثناء ادوات راس المال التي لها مدة استحقاق اقل من سنة واحدة). - الادوات الاخرى لراس المال التي لها مدة استحقاق اكثر من سنة واحدة.	%١٠٠
٢	الودائع المستقرة للزبائن مع مدة استحقاق اقل من سنة واحدة بالإضافة الى ودائع الأفراد الجارية وذات الطبيعة	%٩٠

	الجارية والتوفير والثابتة التي لها اجل استحقاق اقل من سنة واحدة .	
٣	– ودائع المصارف وودائع القطاع الحكومي التي ليس لها مدة استحقاق او ان اجل استحقاقها اقل من سنة . – التمويل الذي له مدد استحقاق اقل من سنة واحدة والمقدم من المؤسسات الغير مالية . – الودائع التشغيلية . – التمويل الذي له مدة استحقاق اقل من سنة واحدة والمقدم من الجهات الحكومية والمصارف. – التمويل الذي لم يدرج ضمن الفئات اعلاه والذي له مدة استحقاق اكثر من ستة اشهر واقل من سنة. – الحسابات والأرصدة الدائنة مع البنك المركزي العراقي .	%٥٠
٤	– رأس المال الالتزامات التي لم يتم ادراجها في الفئات اعلاه بما في ذلك الالتزامات الأخرى التي ليس لها مدة استحقاق محدد. – المشتقات على جانب المطلوبات بعد اجراء المقاصة على جانب الموجودات، اذا كانت المشتقات على جانب المطلوبات اكبر من المشتقات على جانب الموجودات. – الدفعات المستحقة الناجمة عن عمليات شراء ادوات مالية وعملات اجنبية وسلع في تاريخ المعاملة. – المطلوبات الأخرى، والتأمينات، والمقبوضات التي لها مدة استحقاق اقل من سنة	%٠

المصدر: البنك المركزي العراقي

ب– مقام النسبة (التمويل المستقر المطلوب (RSF)) :

يشتمل التمويل المستقر المطلوب (RSF) المعتمد من قبل البنك المركزي العراقي على الفئات الواردة في الجدول الاتي:

جدول رقم (٢)

مكونات فئات التمويل المستقر المطلوب

الفئة	مكونات فئات التمويل المستقر المطلوب	معامل التمويل المستقر المطلوب
١	– اوراق النقد والمسكوكات . – النقد في الطريق . – الأرصدة لدى البنك المركزي .	%٠
٢	– الارصدة والحسابات لدى المصارف المقيمة وغير المقيمة. – ادوات الدين التي تشمل حوالات الخزينة والسندات الحكومية . – الأوراق المالية القابلة للتسويق والتي تمثل مطالبات على او مضمونة من حكومات او بنوك مركزية او مصارف المعطاة وزن مخاطر صفر %. – الأوراق المالية القابلة للتسويق والتي تمثل مطالبات على او مضمونة من الجهات الحكومية وبنوك	%٥

	المركزية غير معطاة وزن مخاطر صفر%.	
٣	– ادوات الدين المصدرة من الحكومات او البنوك المركزية ذات وزن مخاطر اقل من ٢٠%. – ادوات الدين المصدرة من المصارف او المؤسسات المالية وغير المالية ذات تصنيف ائتماني –AA فما فوق.	%١٥
٤	الموجودات السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني الفئة (ب) والتي تشمل : – ادوات الدين (الأوراق التجارية) والسندات المغطاة المصدرة من الشركات التي لها تصنيف ائتماني اقل من –AA. – ادوات الدين المصدرة من الحكومات والبنوك المركزية ذات وزن مخاطر اكثر من ٢٠% – شهادات الإيداع والتي لها فترة استحقاق سنة واحدة او اكثر . – الأسهم بالقيمة العادلة غير مرهونة والمتداولة بالأسواق المالية. – الموجودات السائلة عالية الجودة المرهونة والتي لها مدة استحقاق اقل من سنة. – جميع القروض او الائتمانيات المقدمة للحكومة متضمنة الوزارات والضمان الاجتماعي والشركات الغير مالية والأفراد والمؤسسات الغير هادفة للربح والتي لها مدة استحقاق اقل من سنة .	%٥٠
٥	الائتمان النقدي الممنوح لكل من الحكومة (المركزية المحلية) والتي تشمل الحكومة ، الوزارات ، الضمان الاجتماعي، الشركات الغير المالية ،الأفراد والمؤسسات الغير هادفة للربح والتي لها مدة استحقاق اكثر من سنة .	%٨٥
٦	– اي موجودات اخرى داخل الميزانية غير مذكورة اعلاه. – القروض والسلف والتأمينات المستلمة التي لها مدة استحقاق اكثر من سنة . – الائتمان النقدي الممنوح (الغير منتج). – صافي التزامات الدفع الآجل التي لها مدة استحقاق اقل من سنة . – صافي الاعتمادات المستندية التي لها مدة استحقاق اقل من سنة . – صافي خطابات الضمان المطالب بها والغير مدفوعة . – الموجودات الثابتة (المادية).	%١٠٠

المصدر: البنك المركزي العراقي

٣- المبحث الثالث/ الجانب العملي للبحث

من اهم الاهداف التي تسعى لتحقيقها المصارف، هو توظيف الأموال المتاحة لها بصورة مثلى، والتي تعكس مدى قدرة المصرف على ادارة سيولته بشكل كفوء، يوازن فيه بين متطلبات السيولة اللازمة لتلبية سحوبات المودعين، وتلبية طلبات الائتمان تجنباً لمخاطر عدم الايفاء بالالتزامات

المستحقة في تواريخها المحددة، وبين مكاسب عملية استثمار السيولة المتاحة دون تعطيل لفوائضها النقدية.

لذا تسعى هذه الدراسة الى تقييم كفاءة المصارف عينة البحث في توظيف مواردها المالية، واكتشاف جوانب الضعف فيه، بواسطة استعمال مؤشر نسبة صافي التمويل المستقر(NSFR)، إضافة الى طرح سبل رفع كفاءة التوظيف، استكمالا لتقويم اداء المصارف في توظيف مواردها المتاحة، والجدول ادناه يبين نسبة تغطية السيولة لمصرفي الرشيد وسومر التجاريين:

الجدول رقم (٣)

مؤشرات نسبة صافي التمويل المستقر(NSFR) لمصرفي الرشيد وسومر التجاريين

المصرف	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الرشيد	%١٧١	%٢٢٦	%١٦١	%١٤٠	%١٤٣	%١٨٧	%١٧١.٣٣	٣٢
سومر	%403	%416	%370	%461	%498	%477	%437.5	48.95

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية و البيانات المتحصل عليها خلال الزيارات الميدانية للمصرف

وبلغ معدل النسبة لمصرف الرشيد للأعوام (٢٠١٧ –٢٠٢٢) بحدود ١٧١% ، ما يعني امتلاك المصرف تمويل متاح يعادل تقريباً مرة ونصف التمويل المطلوب لمواجهة سحوبات المودعين و طلبات المقترضين من اموال المصرف الفورية لفترة سنة قادمة، اما مصرف سومر فقد بلغ معدل النسبة بحدود ٤٣٧%، ما يعني امتلاك المصرف تمويل متاح يعادل اربع اضعاف التمويل المطلوب لمواجهة سحوبات المودعين و طلبات المقترضين من اموال المصرف الفورية لفترة سنة قادمة.

اما الانحراف المعياري للنسبة لمصرف الرشيد فقد بلغ للأعوام (٢٠١٧ –٢٠٢٢) بحدود (٣٢) ومصرف سومر فقد بلغ للأعوام (٢٠١٧ –٢٠٢٢) بحدود (٤٩) الذي يعبر عن تشتت القيم عن وسطها الحسابي فكلما زادت قيمة الانحراف المعياري زاد تشتُّت القيم عن الوسط الحسابي.

سبل التوظيف الامثل للموارد المالية باستعمال مؤشر نسبة صافي التمويل المستقر:

لغرض توظيف الموارد المالية المتاحة للمصارف التجارية بالشكل الامثل باستعمال مؤشر نسبة صافي التمويل المستقر، تم تحليل استمارات احتساب هذه النسبة للمصارف عينة البحث للفترة (٢٠١٧-٢٠٢٢)، وكما يأتي:

١.٣- سبل التوظيف الامثل للموارد المالية المتاحة لمصرف الرشيد باستعمال مؤشر نسبة صافي التمويل المستقر(NSFR): من خلال دراسة وتحليل الاستمارة الخاصة باحتساب نسبة صافي التمويل المستقر(NSFR) المُعدة من قبل المصرف للفترة (٢٠١٧-٢٠٢٢) لاحظنا الاتي:

أ- ضآلة الموارد الذاتية للمصرف (رأس المال، الاحتياطيات، الارباح المدورة) نسبة الى اجمالي التمويل المستقر المتاح، مما يشير الى اعتماد المصرف بشكل شبه كامل على اموال الغير في تمويل موجوداته، ما يزيد من درجة المخاطر التي يتعرض لها المصرف، لذا يتوجب قيام المصرف بزيادة موارده الذاتية بما يتلاءم مع حجم موجوداته المرجحة للمخاطر، وكما موضح في الشكل الاتي:

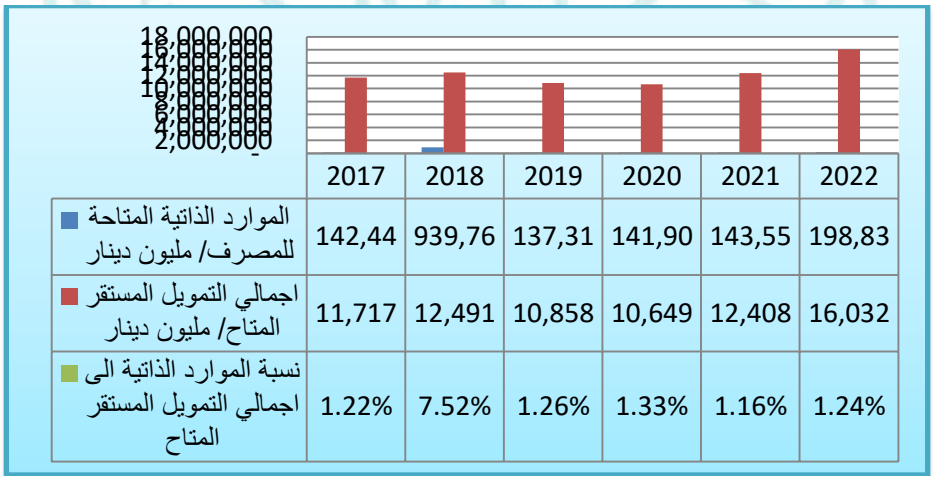

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الموارد الذاتية المتاحة للمصرف/ مليون دينار	142,44	939,76	137,31	141,90	143,55	198,83
اجمالي التمويل المستقر المتاح/ مليون دينار	11,717	12,491	10,858	10,649	12,408	16,032
نسبة الموارد الذاتية الى اجمالي التمويل المستقر المتاح	1.22%	7.52%	1.26%	1.33%	1.16%	1.24%

شكل رقم (١)

نسبة الموارد الذاتية الى اجمالي التمويل المستقر المتاح لمصرف الرشيد

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على استمارة نسبة صافي التمويل المستقر لمصرف الرشيد للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٢).

ب- اعتماد المصرف بشكل كبير في تكوين تمويله المستقر المتاح على ودائع القطاع الحكومي ذات فترة استحقاق اقل من سنة واحدة (ذات معامل استقرار متاح ٥٠%)، بالرغم من اعتبارها مصادر منخفضة الاستقرار وتراجع الاعتماد على ودائع القطاع الحكومي ذات فترة استحقاق سنة واحدة او اكثر (ذات معامل استقرار متاح ١٠٠%) ما يزيد من درجة المخاطر التي يتعرض لها المصرف، لذا يتوجب على المصرف الاعتماد على مصادر اكثر استقراراً في تمويل موجوداته، لرفع مستوى نسبة صافي التمويل المستقر(NSFR)، فضلاً عن تخفيض المخاطر، وكما موضح في الشكل الاتي:

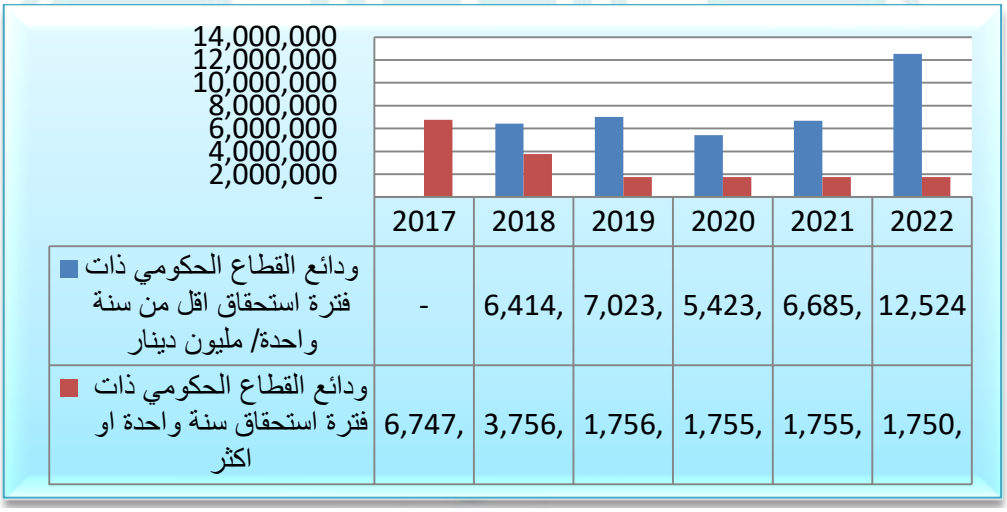

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
ودائع القطاع الحكومي ذات فترة استحقاق اقل من سنة واحدة/ مليون دينار	-	6,414,	7,023,	5,423,	6,685,	12,524
ودائع القطاع الحكومي ذات فترة استحقاق سنة واحدة او اكثر	6,747,	3,756,	1,756,	1,755,	1,755,	1,750,

شكل رقم (٢)

ودائع القطاع الحكومي ذات فترة استحقاق اقل من سنة وذات فترة استحقاق اكثر من سنة لمصرف الرشيد

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على استمارة نسبة صافي التمويل المستقر لمصرف الرشيد للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٢).

ج- ان ارتفاع نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لمصرف الرشيد خلال مدة البحث لا يعني ان مصادر التمويل المتاحة للمصرف مستقرة، اذ يتضح من الشكل رقم (١٥) ادناه والذي يبين مقدار مساهمة انواع الودائع (الجارية، التوفير، الثابتة) للأفراد والشركات في اجمالي التمويل المستقر المتاح للمصرف، ان الودائع الجارية والتوفير تشكل الجزء الاكبر من اجمالي ودائع الافراد والشركات والاكثر مساهمة في اجمالي التمويل المستقر المتاح، والتي تعد مصدر غير مستقر للتمويل بسبب قابلية السحب عليها من قبل المودعين في اي وقت، لذا يتوجب على المصرف اتخاذ الاجراءات الكفيلة باستقطاب المزيد من الودائع الثابتة لتمويل موجوداته ذات فترة استحقاق متبقية اكثر من سنة بواسطة مصادر اكثر استقراراً، وكما موضح ادناه:

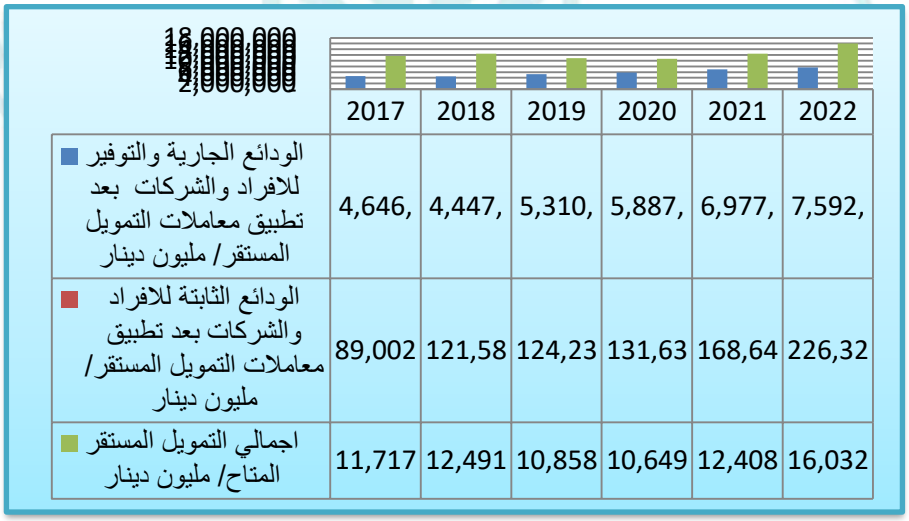

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الودائع الجارية والتوفير للافراد والشركات بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر/ مليون دينار	4,646,	4,447,	5,310,	5,887,	6,977,	7,592,
الودائع الثابتة للافراد والشركات بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر/ مليون دينار	89,002	121,58	124,23	131,63	168,64	226,32
اجمالي التمويل المستقر المتاح/ مليون دينار	11,717	12,491	10,858	10,649	12,408	16,032

رقم (٣)

مساهمة انواع الودائع للأفراد والشركات في اجمالي التمويل المستقر المتاح لمصرف الرشيد

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على استمارة نسبة صافي التمويل المستقر لمصرف الرشيد للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٢).

د-تدني الائتمان النقدي الممنوح (المنتج) نسبة الى اجمالي الودائع مما يقلل من ارباح المصرف نتيجة تدني الفوائد الدائنة المستلمة عن منح الائتمان مقابل الفوائد المدينة الممنوحة للمودعين، ما يتطلب قيام المصرف بتوظيف فائض السيولة المتاحة في منح الائتمان المنتج لتعظيم الربحية، وكما موضح في الشكل الاتي:

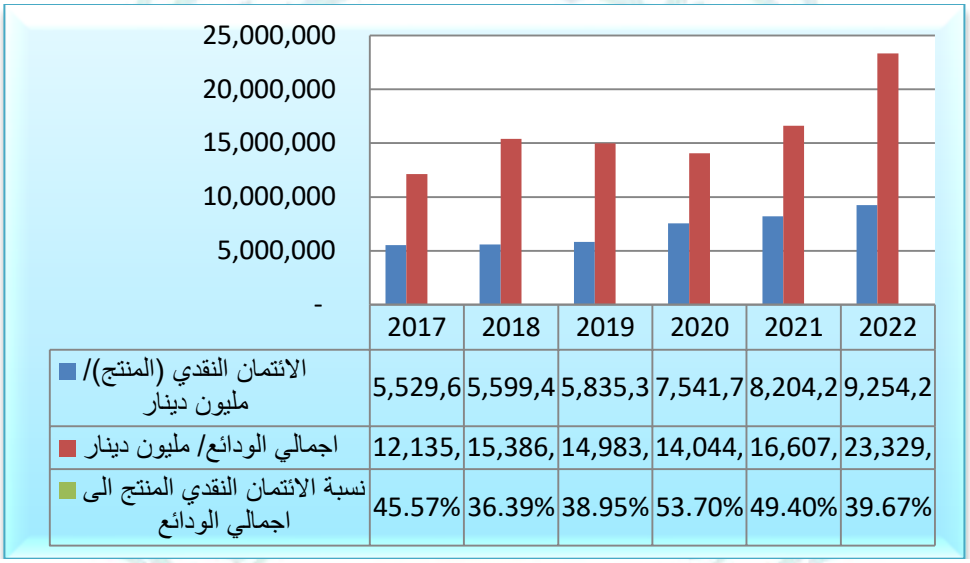

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الائتمان النقدي (المنتج)/ مليون دينار	5,529,6	5,599,4	5,835,3	7,541,7	8,204,2	9,254,2
اجمالي الودائع/ مليون دينار	12,135,	15,386,	14,983,	14,044,	16,607,	23,329,
نسبة الائتمان النقدي المنتج الى اجمالي الودائع	45.57%	36.39%	38.95%	53.70%	49.40%	39.67%

شكل رقم (٤)

الائتمان النقدي الممنوح (المنتج) نسبة الى اجمالي الودائع لمصرف الرشيد

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على استمارة نسبة صافي التمويل المستقر لمصرف الرشيد للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٢).

هـ- زيادة الائتمان النقدي الممنوح (غير المنتج) بصورة تدريجية خلال مدة البحث مما يشير الى ضعف إجراءات وحدة ادارة المخاطر في المصرف لمنع منح هذا الائتمان، فضلاً عن ضعف اجراءات تحصيل تلك الديون، ما يولد زيادة في رصيد حساب مخصص الديون المشكوك في

تحصيلها التي تحمل قيمتها على المصروفات باعتبارها خسارة محتملة الوقوع وبالتالي تخفيض الارباح، لذا يتوجب على المصرف اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتخفيض رصيد الائتمان غير المنتج وتوظيف السيولة المتحققة في منح الائتمان المنتج، وكما موضح ادناه:

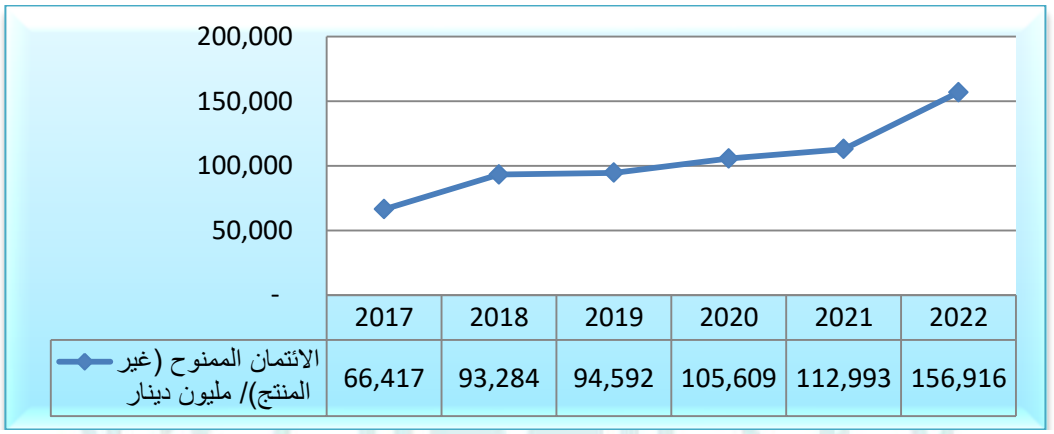

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الائتمان الممنوح (غير المنتج)/ مليون دينار	66,417	93,284	94,592	105,609	112,993	156,916

شكل رقم (٥)

الائتمان النقدي الممنوح (غير المنتج) لمصرف الرشيد

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على استمارة نسبة صافي التمويل المستقر لمصرف الرشيد للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٢).

و- وجود ارصدة معطلة (غير مستغلة في توليد الارباح) ضمن حساب الموجودات الاخرى كالإيرادات المستحقة (غير مقبوضة)، والمبالغ المختلسة والمتلاعب بها، ومدينو ديون متأخرة التسديد،...الخ، مما يؤدي الى تخفيض الارباح، لذا يتوجب على المصرف اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتخفيض تلك الارصدة وتوظيف السيولة المتحققة في توليد الارباح، وكما موضح في الشكل الاتي:

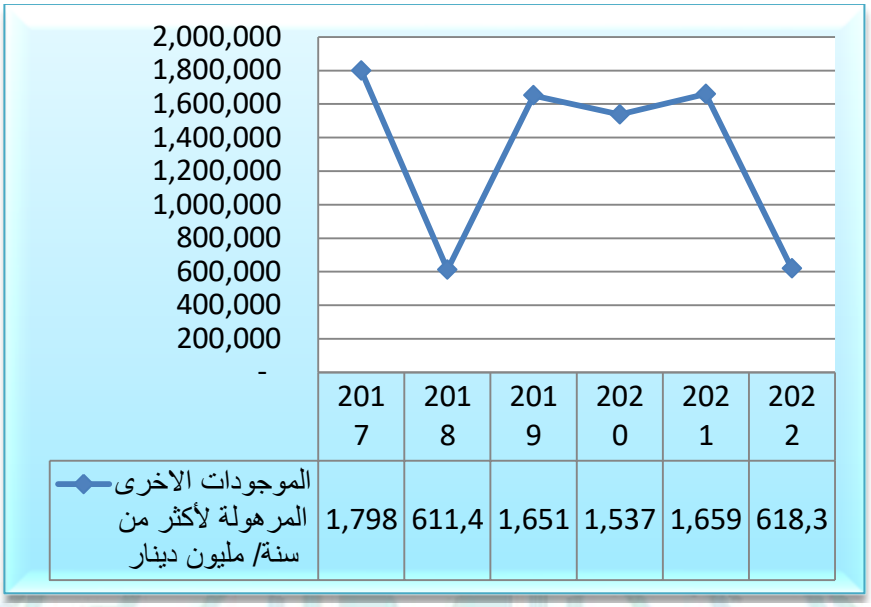

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الموجودات الاخرى المرهولة لأكثر من سنة/ مليون دينار	1,798	611,4	1,651	1,537	1,659	618,3

شكل رقم (٦)

الموجودات الاخرى المرهونة لأكثر من سنة لمصرف الرشيد

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على استمارة نسبة صافي التمويل المستقر لمصرف الرشيد للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٢).

وعليه يمكن للمصرف تنمية موارده الذاتية فضلاً عن تنويع الودائع واستقطاب المزيد من الودائع الثابتة واتخاذ الاجراءات الواجبة لتخفيض رصيد الائتمان غير المنتج ورصيد الموجودات الاخرى، ومن ثم توظيف السيولة المتحققة في التوسع بمنح الائتمان المنتج (النقدي، التعهدي)، بهدف توظيف تلك الموارد بالشكل الامثل لها.

٢.٣- سبل التوظيف الامثل للموارد المالية المتاحة لمصرف سومر التجاري باستعمال مؤشر نسبة صافي التمويل المستقر(NSFR):

من خلال دراسة وتحليل الاستمارة الخاصة باحتساب نسبة صافي التمويل المستقر(NSFR) المُعدة من قبل المصرف للفترة (٢٠١٧-٢٠٢٢) لاحظنا الاتي:

أ- ضآلة اجمالي التمويل المستقر المتاح بسبب اعتماد المصرف على موارده الذاتية بشكل كبير في تمويل موجوداته، ما اضعف إمكانات المصرف وحد من قدرته على التوسع في منح الائتمانات النقدية والتعهدية، وبالتالي اضاعة فرصة تحقيق المزيد من الارباح، فضلاً عن فقدان السمة الاساسية للمصارف التجارية كمؤسسة وسيطة بين وحدات الفائض ووحدات العجز، لذا يتوجب على المصرف اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتعزيز موارد التمويل الخارجية كماً ونوعاً واعادة استثمار السيولة المتوفرة بما يحقق التوظيف الامثل لموارده المتاحة، وكما موضح ادناه:

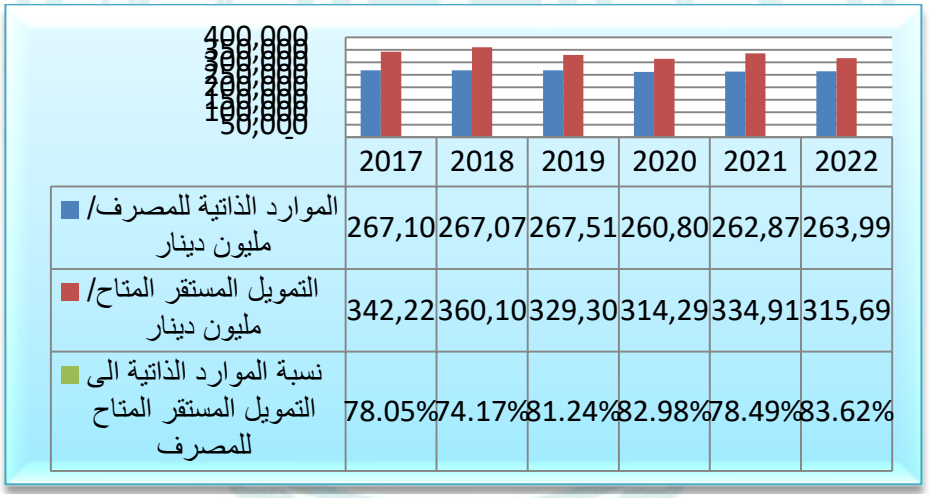

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الموارد الذاتية للمصرف/ مليون دينار	267,10	267,07	267,51	260,80	262,87	263,99
التمويل المستقر المتاح/ مليون دينار	342,22	360,10	329,30	314,29	334,91	315,69
نسبة الموارد الذاتية الى التمويل المستقر المتاح للمصرف	78.05%	74.17%	81.24%	82.98%	78.49%	83.62%

شكل رقم (٧)

نسبة الموارد الذاتية الى التمويل المستقر المتاح لمصرف سومر التجاري

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على استمارة نسبة صافي التمويل لمصرف سومر التجاري للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٢).

ب- ان ارتفاع نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لمصرف سومر التجاري خلال مدة البحث لم يكن بسبب ضخامة موارده المستقرة، انما يرجع السبب في ذلك الى تدني اجمالي التمويل المستقر المطلوب ما يؤكد ضعف سياسة التوظيف لموارد المصرف المالية، لذا يتوجب على المصرف اتخاذ الاجراءات الكفيلة برفع مستوى التوظيف بما يحقق اهداف المصرف الاساسية (الربحية، السيولة، الامان)، وكما موضح ادناه:

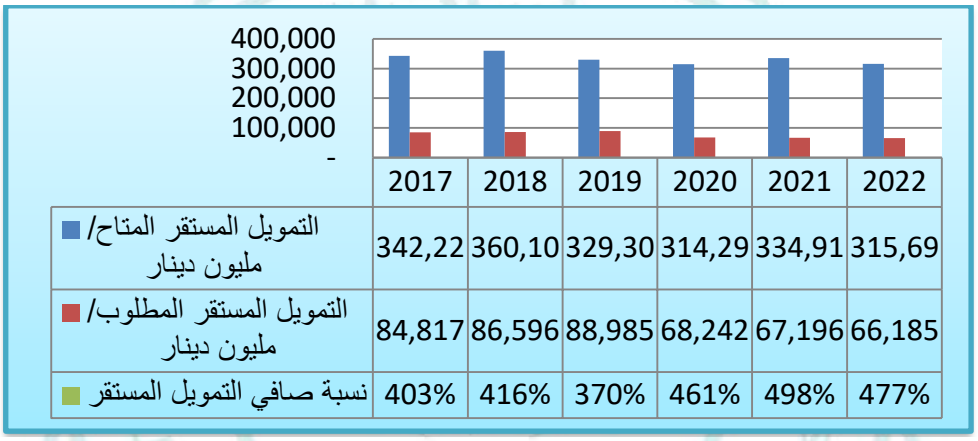

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
التمويل المستقر المتاح/ مليون دينار	342,22	360,10	329,30	314,29	334,91	315,69
التمويل المستقر المطلوب/ مليون دينار	84,817	86,596	88,985	68,242	67,196	66,185
نسبة صافي التمويل المستقر	403%	416%	370%	461%	498%	477%

شكل رقم (٨)

نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لمصرف سومر التجاري

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على استمارة نسبة صافي التمويل لمصرف سومر التجاري للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٢).

ج- ان اغلب معامل التمويل المستقر المطلوب عبارة عن موجودات ثابتة (مادية)، اضافة الى ان تزايد رصيد الموجودات الثابتة خلال مدة البحث، قابله انخفاض في التمويل المستقر المتاح للمصرف ، وذلك نتيجة تدني موجوداته الإيرادية (الاستثمارية، الائتمانية)، ما يضر بهدف الربحية باعتبارها من اهم اهداف المصارف التجارية، نتيجة تدني عوائد الادوات الاستثمارية وفوائد وعمولات التسهيلات الائتمانية النقدية والتعهدية، لذا يتوجب على المصرف التوسع في

توظيف موارده في موجودات مولدة للأرباح، بما يكفل التوظيف الامثل لموارده المالية وتحقيق اهدافه، وكما موضح في الشكل الاتي:

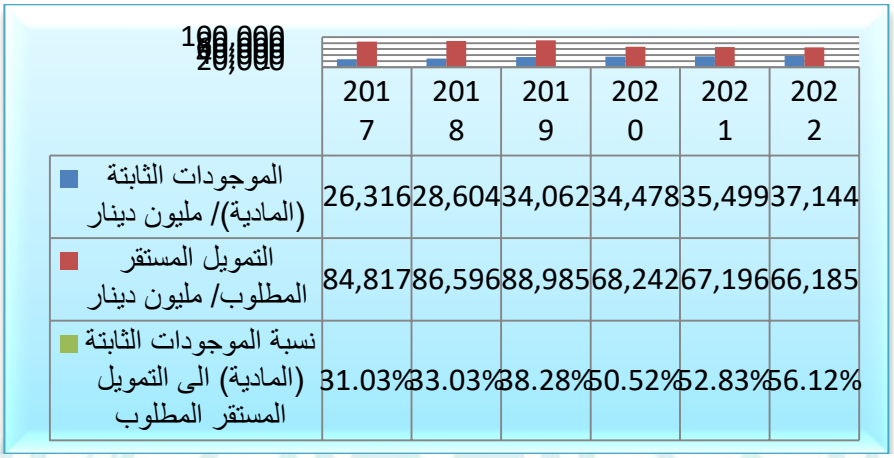

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الموجودات الثابتة (المادية)/ مليون دينار	26,316	28,604	34,062	34,478	35,499	37,144
التمويل المستقر المطلوب/ مليون دينار	84,817	86,596	88,985	68,242	67,196	66,185
نسبة الموجودات الثابتة (المادية) الى التمويل المستقر المطلوب	31.03%	33.03%	38.28%	50.52%	52.83%	56.12%

شكل رقم (٩)

نسبة الموجودات الثابتة (المادية) الى التمويل المستقر المطلوب لمصرف سومر التجاري

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على استمارة نسبة صافي التمويل لمصرف سومر التجاري للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٢).

د- زيادة الائتمان النقدي الممنوح (غير المنتج) خلال سنة ٢٠٢٢ مما يشير الى ضعف إجراءات وحدة ادارة المخاطر في المصرف لمنع منح هذا الائتمان، فضلاً عن ضعف اجراءات تحصيل تلك الديون، ما يولد زيادة في رصيد حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها التي تحمل قيمتها على المصروفات باعتبارها خسارة محتملة الوقوع وبالتالي تخفيض الارباح، لذا يتوجب على المصرف اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتخفيض رصيد الائتمان غير المنتج وتوظيف السيولة المتحققة في منح الائتمان المنتج، وكما موضح ادناه:

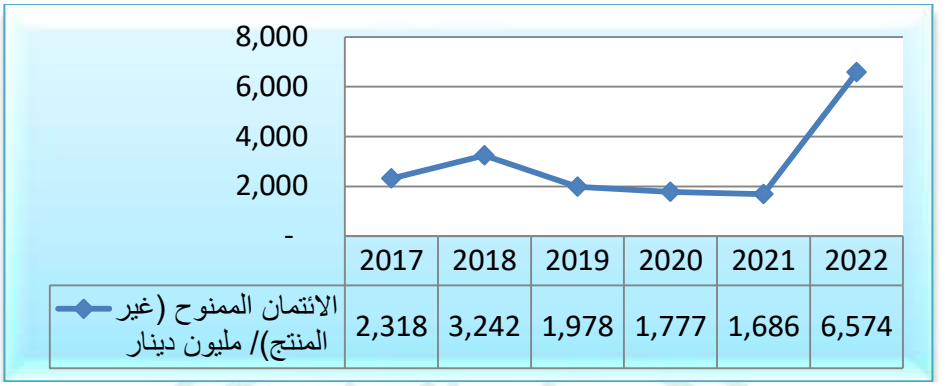

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الائتمان الممنوح (غير المنتج)/ مليون دينار	2,318	3,242	1,978	1,777	1,686	6,574

شكل رقم (١٠)

الائتمان النقدي الممنوح (غير المنتج) لمصرف سومر التجاري

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على استمارة نسبة صافي التمويل لمصرف سومر التجاري للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٢).

هـ- وجود ارصدة معطلة (غير مستغلة في توليد الارباح) ضمن حساب الموجودات الاخرى (الإيرادات المستحقة)، مما يؤدي الى تخفيض الارباح، لذا يتوجب على المصرف اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتخفيض تلك الارصدة وتوظيف السيولة المتحققة في توليد الارباح بما يكفل التوظيف الامثل لموارد المصرف المالية، وكما موضح في اشكل الاتي:

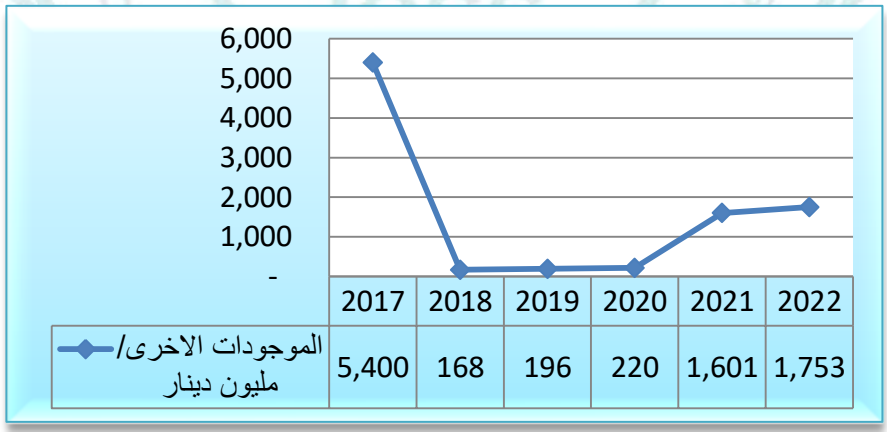

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الموجودات الاخرى/ مليون دينار	5,400	168	196	220	1,601	1,753

شكل رقم (١١)

الموجودات الاخرى لمصرف سومر التجاري

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على استمارة نسبة صافي التمويل لمصرف سومر التجاري للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٢).

و- انخفاض الائتمان التعهدي بصورة تدريجية خلال مدة البحث، فضلاً عن اقتصاره على خطابات الضمان دون منح تسهيلات الاعتمادات المستندية، رغم اهميته في توليد الارباح للمصارف، لذا يتوجب على المصرف التوسع في تقديم خطابات الضمان ومنح الاعتمادات المستندية للزبائن بما يكفل التوظيف الامثل لموارد المصرف المالية، وكما موضح في الشكل الاتي:

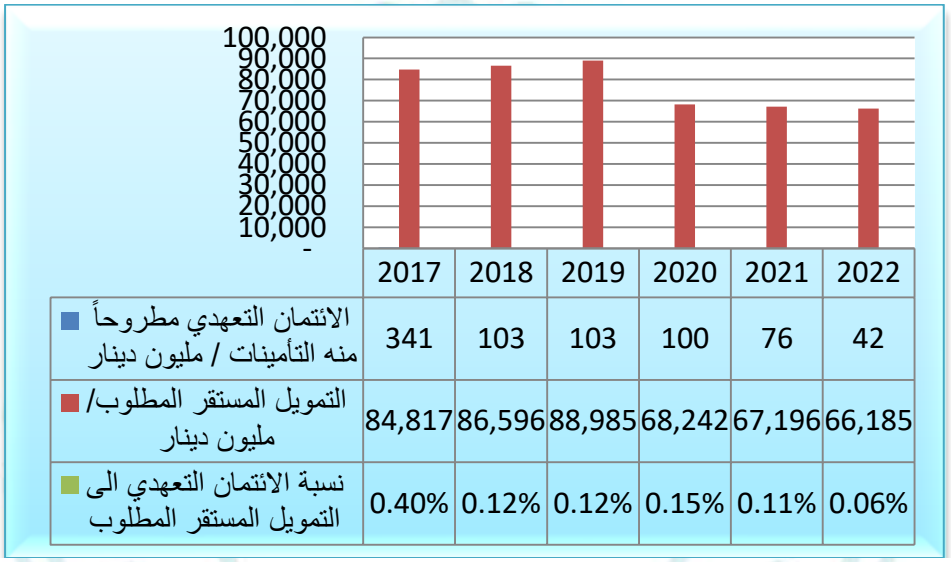

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الائتمان التعهدي مطروحاً منه التأمينات / مليون دينار	341	103	103	100	76	42
التمويل المستقر المطلوب/ مليون دينار	84,817	86,596	88,985	68,242	67,196	66,185
نسبة الائتمان التعهدي الى التمويل المستقر المطلوب	0.40%	0.12%	0.12%	0.15%	0.11%	0.06%

شكل رقم (١٢)

نسبة الائتمان التعهدي الى التمويل المستقر المطلوب لمصرف سومر التجاري

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على استمارة نسبة صافي التمويل لمصرف سومر التجاري للمدة (٢٠١٧-٢٠٢٢).

لذا يستطيع المصرف توظيف موارده المتاحة بالشكل الامثل لها من خلال تنمية موارد التمويل الخارجية كماً ونوعاً سواء من خلال الاقتراض، او من خلال التوسع في استقطاب المزيد من الودائع المصرفية، فضلاً عن اتخاذ ما يلزم من اجراءات لتخفيض رصيد الائتمان غير المنتج ورصيد الموجودات الاخرى، ومن ثم توظيف السيولة المتحققة في التوسع بمنح الائتمان المنتج (النقدي، التعهدي).

نستخلص من ذلك قبول فرضية البحث الثانية اي "**امكانية اعتماد نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لتقويم اداء المصارف التجارية في توظيف الاموال المتاحة لديها**".

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات:

١. تعد نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) اداة لتصحيح مسار النشاط المصرفي، حيث ان عملية تقويم التوظيف لموارد المصرف المالية باستخدام هذه النسبة تمثل نقطة البداية في الكشف عن حقيقة انشطة تلك المصارف وتشخيص مواطن الضعف فيه، بغية رسم خطط مستقبلية تساعد في رفع كفاءة التوظيف.

٢. الغاية الاساسية من اعتماد نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) هي الحد من مخاطر التمويل الناشئة عن عدم تطابق الاستحقاق بين موجودات المصرف ومطلوباته، ألا ان هناك إمكانية لاستخدام هذه النسبة لتقويم توظيف الموارد المالية المتاحة للمصارف التجارية لمدة زمنية تمتد لسنة واحدة، بوصفها احد الاساليب الحديثة لتقويم الاداء المصرفي، وهذا ما اكدهً قبول فرضية للبحث.

٣. لا يمكن الوصول الى التوظيف الامثل للموارد المالية المتاحة للمصارف دون توفير هذه الموارد بصورة مثلى، اذ ان التوظيف الامثل لموارد المصرف المالية مرتبط باختيار المصادر المناسبة لتوفير تلك الموارد.

٤. أظهرت استمارة احتساب نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) ان البنود المكونة لبسط النسبة (التمويل المستقر المتاح) يتم ترجيحها بمعامل تمويل مستقر متاح (ASF) اكبر كلما ارتفعت درجة استقرار التمويل، اما البنود المكونة لمقام النسبة (التمويل المستقر المطلوب) يتم ترجيحها بمعامل تمويل مستقر مطلوب (RSF) اكبر كلما ارتفعت مدة استحقاق الموجود و/ او انخفضت سيولته.

٥. حقق مصرفي الرشيد وسومر التجاريين نسب مرتفعة لمعيار نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) خلال مدة البحث، تفوق النسبة المعيارية البالغة ١٠٠%، الا ان مصرف الرشيد

كانت له الافضلية من حيث معدل النسبة وانحرافها المعياري خلال مدة الدراسة على مصرف سومر.

٦. من اهم المتغيرات ذات التأثير على نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) هي (رأس المال، الارباح والخسائر المدورة، الاحتياطيات، الودائع، القروض المستلمة، الائتمان النقدي الممنوح المنتج، الائتمان النقدي الممنوح الغير منتج، الموجودات الثابتة، الموجودات الاخرى، خطابات الضمان، الاعتمادات المستندية).

٧. ان ارتفاع نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لا يعني بالضرورة ان مصادر التمويل المتاحة للمصارف مستقرة، فبالرغم من ارتفاع نسبة صافي التمويل المستقر للمصارف عينة البحث، ألا ان الودائع الجارية والتوفير قد شكلت الجزء الاكبر من اجمالي التمويل المستقر المتاح لتلك المصارف، والتي تعد من المصادر غير المستقرة بسبب قابلية السحب عليها من قبل المدعين في اي وقت، وخاصة عند حدوث ازمة معينة.

٨. زيادة الائتمان الممنوح (غير المنتج) من قبل مصرفي الرشيد وسومر التجاريين وبصورة تدريجية خلال مدة البحث، مما يشير الى ضعف اجراءات وحدة ادارة المخاطر لمنع منح هذا الائتمان، فضلاً عن ضعف اجراءات تحصيل تلك الديون.

٢.٤- التوصيات

١. الزام المصارف كافة بتقويم اداءها بصورة دورية، ومقارنة أدائها الفعلي بالأداء المستهدف وفقاً للتخطيط المحدد مسبقاً، لتشخيص مواطن الخلل ومعالجتها، وتحديد نقاط القوة لتعزيزها.

٢. تبني المصارف نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لتقويم ادائها في المدى الطويل، من خلال موائمة مصادر الاموال المتاحة للمصرف واوجه توظيفها، بما يكفل الاستخدام الكفء لمواردها المالية.

٣. الزام المصارف كافة بالإفصاح عن مؤشرات الاداء المصرفي، ومنها مؤشر نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR).

٤. منح مسألة تقويم التمويل الامثل للموارد المالية ذات الشأن لموضوع تقويم توظيف الموارد المالية، حيث ان احدهما يكمل الاخر في تحقيق اهداف المصرف الرئيسية.
٥. ينبغي على المصارف استعمال نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لإحداث توازن بين تحقيق هدف الربحية وتوفير السيولة من جانب وملائمة مصادر التمويل واوجه استثمارها من جانب اخر.
٦. تبني البنك المركزي العراقي اقامة إقامة دورات تدريبية في مجال متطلبات والية احتساب نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لموظفي القطاع المصرفي لزيادة معرفتهم وتطوير مهاراتهم، مما ينعكس على زيادة فعالية وكفاءة المصارف في تطبيق هذه النسب.
٧. الزام المصارف بالوفاء بالحدود الدنيا لنسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)، على ان لا تتضاعف هذه النسب عن النسبة المطلوبة، لضمان تحقيق اهداف المصرف بصورة متزنة.
٨. تفعيل دور وحدة ادارة المخاطر في المصارف، لتجنب منح الائتمانات غير المنتجة، واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتخفيض رصيد تلك الديون وتوظيف السيولة المتحققة في منح الائتمان المنتج.

المصادر:

اولاً: المصادر العربية

١- امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي، (٢٠٢١)، "معيار نسبة تغطية السيولة: متطلبات التطبيق والتحديات".
٢- البنك المركزي العراقي، (٢٠١٧)، "الضوابط الرقابية الخاصة بإدارة مخاطر السيولة وفقاً لمقررات بازل ٣ المتضمنة اعتماد كل من نسبة تغطية السيولة LCR ونسبة صافي التمويل المستقر NSFR".
٣- مصرف الرشيد، (٢٠١٧)، "استمارة احتساب نسبة صافي التمويل المستقر".
٤- مصرف الرشيد، (٢٠١٨)، "استمارة احتساب نسبة صافي التمويل المستقر ".

٥- مصرف الرشيد، (٢٠١٩)، "استمارة احتساب نسبة صافي التمويل المستقر ".
٦- مصرف الرشيد، (٢٠٢٠)، "استمارة احتساب نسبة صافي التمويل المستقر ".
٧- مصرف الرشيد، (٢٠٢١)، "استمارة احتساب نسبة صافي التمويل المستقر ".
٨- مصرف الرشيد، (٢٠٢٢)، "استمارة احتساب نسبة صافي التمويل المستقر ".
٩- مصرف سومر، (٢٠١٧)، "استمارة احتساب نسبة صافي التمويل المستقر ".
١٠- مصرف سومر، (٢٠١٨)، "استمارة احتساب نسبة صافي التمويل المستقر ".
١١- مصرف سومر، (٢٠١٩)، "استمارة احتساب نسبة صافي التمويل المستقر ".
١٢- مصرف سومر، (٢٠٢٠)، "استمارة احتساب نسبة صافي التمويل المستقر ".
١٣- مصرف سومر، (٢٠٢١)، "استمارة احتساب نسبة صافي التمويل المستقر ".
١٤- مصرف سومر، (٢٠٢٢)، "استمارة احتساب نسبة صافي التمويل المستقر ".

ثانياً: المصادر الاجنبية

Theses and Dissertations:

1- Kantor, Jonatan, (2016), "Basel III Net Stable Funding ratio: Euro area developments", Master's Thesis in Accounting and Finance, UNIVERSITY OF VAASA, FACULTY OF BUSINESS STUDIES FINANCE.

Research, articles and periodicals:

1- King, Michael R. (2013), "The Basel III net stable funding ratio and bank net interest margins", Journal of Banking & Finance, Vol. (37), No. (11).

Official reports, bulletins and laws

1- BCBS, (2014), "the net stable funding ratio".
2- BCBS, (2022), "net stable funding ratio".